

الجلسة 12

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الرواية الثالثة تجاه قاعدة «ما غلب الله»

3. لقد سرَّدَها أيضًا الشيخ الصدوق ضمن العلل والخصال عن محمد بن الحسن عن الصفار، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ، عن (محمد) ابن سنان، عن عبد الله بن مسكن، عن موسى بن بكر قال «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يغمى عليه يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك، كم يقضى من صلاته؟ قال: لا أُخْبِرُكَ بما (الضابط) يجمع هذه الأشياء، كلُّ ما غلب الله عليه من أمر فالله أَعْذِرُ لعبيده. قال (الصدوق): و زاد فيه (الخبر) غير موسى بن بكر أنَّ أبا عبد الله (عليه السلام) قال: هذا من الأبواب التي يُفْتَحُ كُلُّ بَابٍ مِنْهَا أَلْفُ بَابٍ». [1]

فإن عبارة: كل ما غلب الله عليه من أمر (يظهر في انتساب الغلبة إلى الله كالجنون التلقائي و سلس البول و الإغماء القهري و النوم الغالب و المرض الغالب الشديد كالزهايمير، العديمة للاختيار، وبالتالي، إن الله يعْدُ هو الأعذر والأغلى لعبيده من سائر الأعذار).

كيفية مواجهة السيد الخوئي مع هذه الرواية

لقد صرَّحَ السيد بأنَّ دلالتها على الملزمه (بين ترك الأداء المستند إلى الله و نفي القضاء) كسابقتها ظاهرة، بل لعلها تكون أَظْهَرَ (بقرينة: من أمرِ الدالة على التوسيعة و الشمولية، وكذا بقرينة: لا أُخْبِرُكَ بما يجمع لك هذه الأشياء) سيما بـ ملاحظة الذيل (يُفتح منها ألفُ بَابٍ) و لكنَّها قاصرةُ السند بـ ابن سنان، فإنه محمد بن سنان بـ بقرينة (طبقته) و روايته عن عبد الله بن مسكن، إذ هو (محمد بن سنان) الراوي عنه، و أما عبد الله بن سنان فـ ابن مسكن يروي عنه (عبد الله بن سنان) دون العكس (نظراً للطبقه) كما يقتضيه (و يدل على أنه محمد بن سنان) أيضاً رواية أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ عَنْ (محمد) بن سنان فإنه كالحسين بن سعيد إنما يروي عن محمد بن سنان و لا يمكنه (النقل) لاختلاف طبقة الرواية عن عبد الله بن سنان. و أما موسى بن بكر نفسه فهو و إن كان محلَّاً للخلاف و لكنَّ الأَظْهَرَ و ثاقته [2] فلا نقاش في السند من ناحيته. [3]

معالجة سند هذه الرواية

إنا نَيَّقُ تماماً بشخصية محمد بن سنان إذ إن الإمام الصادق قد امتدحه بما مضمونه: إن محمد بن سنان كلما يَكُبُرُ سنَا فَإِنَّه يَطْهُرُ وَيَنْقِي. فهذا التعبير قد صدر رغمَ أنه كان خازنَ الدولة العباسية و يَجُولُ في أواسطهم، فـ كذلك الحسين بن سعيد فإنه وجيه لدينا.

إلا أن السيد الخوئي حيث لم يعترف بـ قاعدة الجب في محله، رغم أنه مسلم الثبات لدى الفقهاء، فـ كذلك قد خطأ نفس الخطوات المهزوزة هنا تجاه هذه القاعدة، فـ لم يتقبلها أيضاً، فـ لو أَفْلَتَ نظره إلى تراكِم الدلالات المتقاربة و السائدة في إثبات المطلوب نظير عبارة: لا أُخْبِرُكَ بما يجمع و كذا عبارة: هذا من الأبواب التي يفتح كل بَابٍ مِنْهَا أَلْفُ بَابٍ. لما استنكرها بتاتاً.

الرواية الرابعة تجاه القاعدة

4 . رواية مَرَازِم قال: « سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) عَنِ الْمَرِيضِ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَاللَّهُ

أولى (و أحقّ) بالعذر (فهو معذور عن الامتثال) «[4].

فإن التسائل قد تعلق بلزوم القضاء و عدمه إذ إن عدم القدرة على الصلاة، ظاهر و مرتبط بمبحث القضاء لا الأداء و ذلك لوضوح أنه لو أصبح قادراً في آونة أداء الصلاة لتوجّب عليه امتنالها ضمن الوقت فهذا يعدّ مفترضاً واضحاً لدى المتسائل، وبالتالي قد سأل عن موقفه العملي تجاه القضاء.[5]

المقوله الهزلية للسيد الخويي تجاه الرواية

قال: و هي ضعيفة السند بعلي بن حديد (الحكيم الكوفي)، و (ضعفه) الدلالة لعدم التعرّض فيها للقضاء و إنّما هي تنظر إلى الأداء فقط، كما أنه لا اختصاص لها بالمغمى عليه و إنّما تعمّ مطلق المريض. [6] و هو أمر مستغرب منه.

حوار حول السند

و بالرغم من أن الشيخ الطوسي و النجاشي لم يوثقانه بل اكتفيا بأنه قد روى عن أبي الحسن الرضا. إلا أنها تثق به نظراً:

1. أن الكشي قد لوح إلى نكتة كامنة في علي بن حديد، و ذلك في ترجمة هشام بن الحكم فقال: «علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن أبي علي بن راشد، عن أبي جعفر الثاني ع، قال: قلت: جعلت فداك قد اختلف أصحابنا، فأصلني خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: عليك بعلي بن حديد، قلت: فأخذ بقوله؟ قال: نعم، فلقيت علي بن حديد، فقلت: نصلي خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: لا». [7] فإن هذا الإرجاع و الاعتماد وفقاً لهذا التعبير يُروج الإنسان تجاه ذلك الشخص، و هذه الواقعية تساؤق مسألة توكييل الإمام الدال على الوثيقة.

2. إن نقل الأجلاء المتعدّدين يَمنحُنا الوثيقة، بل نعتقد بأن نقل جليل فارد يوثق ذاك الشخص، فكما أن توثيق النجاشي يجلب الوثيقة حتماً فكذلك ركون الشيخ الصدوق إلى ذكره روایاته و الاتكال عليه عملياً و فتوائياً، يُبرهن على الوثيقة.

نعم إن مقوله الشيخ الطوسي في التهذيب بأن علي بن حديد، ضعيف لا يعوّل على ما ينفرد بنقله. لا يعني أنه قد رفض وثاقته على الإطلاق.

إذن فهذه الرواية متوجهة لدينا سنداً و دلة.

الرواية الخامسة تجاه القاعدة

5 . صحّيحة عبد الله بن سنان: «كُلَّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلِيسَ عَلَى صَاحِبِهِ (المعذور) شَيْءٌ»[8].

فالنكرة ضمن سياق النفي تفيد العموم في انعدام القضاء و الأداء عن المغلوب المعذور، فالمحجون لو قتل أحداً فليس عليه شيء لا وضعياً ولا تكليفاً. (نعم لو قام دليل خاص على الضمان و الديمة فهو أمر آخر)

فنعتقد بأن الإمام هنا قد منحنا ضابطاً قوياً بلا مطروحية للسؤال، وبالتالي إن هذه الرواية قد كشفت الستار عن القاعدة الكلية.

تجشم السيد الخويي في استنكار القاعدة

لقد حاول كثيراً السيد الخويي أن ينبعذ هذه القاعدة الحصينة فقال: و هي ضعيفة الدلالة لعين ما تقدم في الرواية السابقة. فتحصل من ذلك (كله): أن الأخبار المذكورة بين ضعيف السند و ضعيف الدلالة على سبيل منع الخلو، و لأجل ذلك لا يمكن الاستدلال بها.

[9]

ولكن هذا الكلام نائية عن منزلة السيد الخوئي العلمية إذ أولاً: لو كان هناك سؤال عن السائل لأمكن توجيهه كلامه بأن تلازم بين السؤال والجواب أو توجه الإجابة إلى حصة خاصة من السؤال إلا أن هذه الرواية سليمة عن تلك المناقشات.

و ثانياً: إن من المُشرق للجميع بأن هذه القاعدة قد حظيت بالتواتر الإجمالي بل المعنوي بل اللغطي أكيداً، فلا معنى لأضراب هذا التدقيقات في السند أو الدلالة.

تمكيل مقوله السيد الخوئي تجاه القاعدة

لقد أكمل مقالته قائلاً: ثم إنَّه لو سُلِّمَ وجود نصٍّ معتبر في المسألة فلابدَّ من تخصيصه (ضابط الغبة و المعنوية) بغير النوم (فلا يعذر بل يخص الجنون والإغماء مثلاً) و ذلك لأنَّ النوم حدوثاً وإنْ كان (حدوثه) ينقسم إلى ما يكون باختيار الإنسان وإرادته و ما يكون بغيبة الله و قهره، و لأجل ذلك يصبح جعله متعلقاً للتکلیف لأنَّ يحكم بحرمة النوم في وقت معين، إلا أنه (كل نوم) بقاءً لا يكون إلا بغيبة الله و قهره، قال تعالى اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ (لو حان) حينَ مَوْتِهَا و (يتوفى) الَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ (روح ونفس) الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَ يُرْسِلُ (روح و نفس) الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَنْفَكِرُونَ [10] فالاستيقاظ يكون بيده تعالى، فإن شاء أعاد النفس و أيقظ العبد، وإن شاء بقيت منفصلة عن البدن و تحقق الموت. فالنوم بقاءً خارج عن اختيار العبد بالكلية. [11]

ولاشك في أنَّ النوم المستوعب للوقت ولا سيما بالإضافة إلى صلاة الفجر كثير التحقق خارجاً، بل هو من الأفراد الشائعة، لكنه ابتلاء المكلفين به في هذه الفترة القصيرة، و المفروض كون النوم و لو بقاءً بغيبة الله، فإذا كان مثل هذا مشمولاً للنصوص المتقدمة لكونه معاً غلب الله عليه أداءً و فرضنا العلامة بينه وبين سقوط القضاء كان اللازم حينئذ إخراج هذا الفرد عن الإطلاقات المتقدمة كصحيفة زراره [12] و غيرها، الدالة على وجوب القضاء عند الفوت المستند إلى النوم. و هو كما ترى، [13]

[1] حر عاملي، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. محقق محمدرضا حسيني جلالی.، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٨، صفحه: ٢٦٠، ١٤١٦ هـ. ق.، قم - ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

[2] معجم رجال الحديث .٢٠:٣١٧٦٧

[3] خوئي، سيد أبوالقاسم.، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٧٥، ١٤١٨ هـ. ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي

[4] الوسائل:٨ /أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ١٦ .

[5] بل لو كان التسائل حول الأداء لما حصلت فائدة في إجابة الإمام ب : كل ما غلب الله عليه. حيث يتحدث حول المعنور المغلوب من جانب الله، فطبعاً سوف يرتبط بالقضاء لا الأداء.

[6] خوئي، سيد أبوالقاسم.، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٧٦، ١٤١٨ هـ. ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي

[7] خوئي، سيد أبوالقاسم.، معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة، جلد: ١٢، صفحه: ٣٢٩، ١٣٧٢ هـ. ش.، [ب] جا] - ، [ن]

[8] الوسائل:٨ /أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ٢٤ .

[9] خوئي، سيد أبوالقاسم.، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٧٦، ١٤١٨ هـ. ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي

[10] الزمر ٣٩:٤٢

[11] خوئي، سيد أبوالقاسم.، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٧٦، ١٤١٨ هـ. ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام

الخوئي

[12] المقدمة في ص ٧٠.

[13] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٧٦، ١٤١٨ هـ. ق.، قم - ایران، مؤسسه إحياء آثار الامام

الخوئي